الفصل الخامس: دوال الاستهلاك الحديثة

يعتبر كينز أول من اثبت وجود علاقة بين الدخل والاستهلاك حيث توصل أن الاستهلاك دالة في الدخل، ولكن أي مستوى من مستويات الدخل: هل هو الدخل المطلق أم الدخل المتاح أم دخل الفترة السابقة أم دخل الشخصي، ظهرت عدة نظريات لاحقة لنظرية كينز في الاستهلاك في الأجل القصير والطويل منها نظرية الدخل النسبي ديزنبري (1949) ونظرية الدخل الدائم التي طورها فريدمان (1957) ونظرية دورة حياة الدخل

أولا: نظرية الدخل المطلق لكينز Keynes (1936):

تشير هذه النظرية أن الاستهلاك يتحدد بالمستوى المطلق للدخل، تعتبر العلاقة الأساسية في الأجل القصير ويرى مؤيدو هذه النظرية أن هذه الدالة سوف تنتقل إلى أعلى مع مرور الزمن وينشأ عنها دالة استهلاك الأجل الطويل.[1] والشكل العام لهذه الدالة هي التي توصل إليها كينز أي: $C = a + bY_d$

ومن خواص هذه الدالة أن الميل المتوسط للاستهلاك Average propensity to Consume (APC) يتناقص مع ارتفاع الدخل المتاح، ويمكن ملاحظة ذلك بالرجوع إلى تعريف الميل المتوسط للاستهلاك:

$$APC = \frac{C}{Y_d} = \frac{a + bY_d}{Y_d} = \frac{a}{Y_d} + b$$

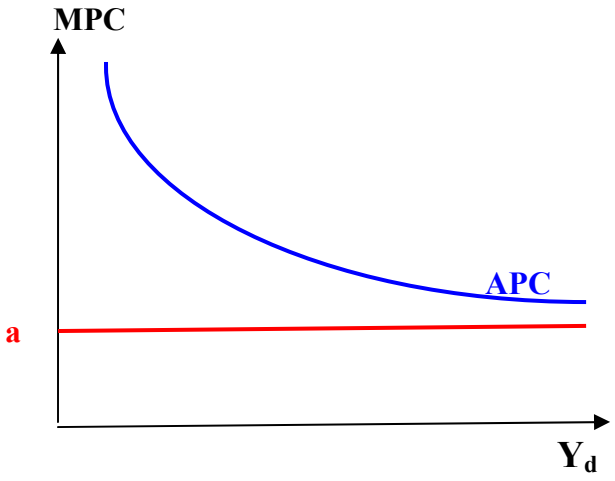

حيث يتضح أن الميل الحدي للاستهلاك يكون أقل من الميل المتوسط للاستهلاك، وهذا ما يمكن التعبير عنه بيانيا كما هو موضح بالشكل المقابل.

وهناك أسباب مختلفة لانتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى فقد تنتقل إلى أعلى مثلما هي موضحة بالشكل أدناه بسبب هجرة العمال من الريف إلى المدن فمن الملاحظ أن عمال المدن ينفقون جزء من الدخل على الاستهلاك أكبر مما ينفقه سكان الريف وهذا يعني أن الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن تعمل علي زيادة الاستهلاك.

وهناك سبب أخر لانتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى وهو إنتاج أنواع جديدة من السلع. ذلك أن السلع الجديدة وما يواكبها من إعلان ودعاية تؤثر في سلوك المستهلك وتؤدي إلى زيادة في الاستهلاك باعتبار أن هذه السلع سبيل إلى حياة أفضل وإذا كان هذا صحيحا فان الإنتاج المستمر لسلع جديدة ينقل دالة الاستهلاك إلى أعلى أما جيمس توبن (Jams. Tobin) فقد اعتبر انتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى في الأجل القصير يعود إلى زيادة في ثروة الأمة.

---

[1]- مايكل ابد جمان، ترجمة محمد إبراهيم منصور، **مرجع سبق ذكره**، ص141

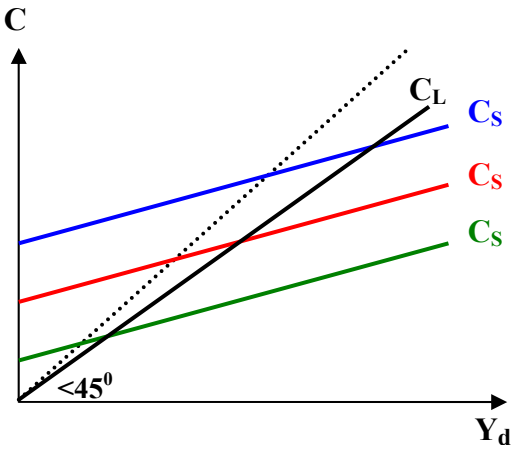

وتتكون الثروة في مفهوم جميس توبن من أصول سائلة تضم أساسا النقد الحاضـ ـر والودائع المصرفية والادخار. ويرى أنه كلما زادت حيازة الأصول مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فان ذلك يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وعلى هذا فهو يرى أن نمو الأصول لدى الدولة إلى جانب الدخل قد تكون كافية لارتفاع دالة الاستهلاك مادام الميل المتوسط للاستهلاك ثابت عبر الزمن.

وعلى هذا يرى مؤيدو الدخل المطلق أن الدالة الأساسية هي دالة الاستهلاك في الأجل القصير وأن دالة الاستهلاك في الأجل الطويل تنتج نتيجة لانتقال دالة الاستهلاك في الأجل القصير إلى أعلى، وإذا فرضنا أن العوامل التي تعمل على رفع دالة الاستهلاك في الأجل القصير سوف تبقى ثابتة أو تكون غير ذات أهمية فسوف تبقى دالة الاستهلاك في الأجل القصير فقط.

ثانيا: نظرية كوزنتس Kuznets:

الدراسة الأساسية التي قام بها كوزنتس في عام 1946 والفائز بجائزة نوبل كانت نقطة تحول، وذلك لأن دراسته استخدمت سلسلة زمنية طويلة المدى، فأظهر كوزنتس أنه باستثناء سنوات الكساد، تذبذب APC في الولايات المتحدة خلال الفترة (1869-1938) بين 0,84 و 0,89، بحيث أنه حتى إذا زاد الدخل كثيرا حافظ الاستهلاك على جزء ثابت من الدخل حسب الشكل المقابل:

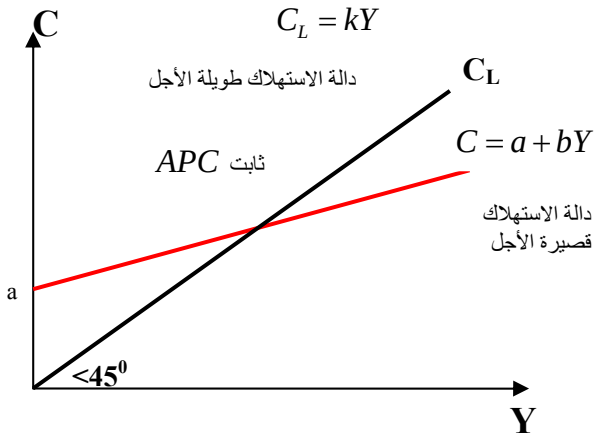

ويشار إلى هذه التناقضات التجريبية لكوزنتس بلغز الاستهلاك كما وصفها فريدمان سنة 1957، حقيقة متناقضة مع الافتراضات التي أدلت بها نظرية الدخل المطلق وبالتالي فأهم نتائج كوزنتس:[2]

- ✓ الميل المتوسط للاستهلاك في الأجل الطويل لا يتجه للانخفاض عند ارتفاع مستوى الدخل.
- ✓ دالة الاستهلاك في المدى الطويل تعبر عن العلاقة التناسبية بين الدخل والاستهلاك، فثبات الميل المتوسط للاستهلاك يتطلب زيادة كلا من الاستهلاك والدخل بنفس النسبة.

[2]- ضياء مجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص156-163

- ✓ الميل المتوسط للاستهلاك في فترة الركود يكون أعلى من الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل، أما في فترة الرواج نجد الميل المتوسط للاستهلاك أقل من الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل.

ثالثا: نظرية الدخل النسبي لديزنبري (Duesenberry, 1949):

تشير نظرية الدخل النسبي أن الاستهلاك دالة للدخل الجاري بالنسبة للمستوى الأعلى للدخل السابق وتوجد وجهات نظر متعددة بالنسبة لهذه النظرية منها وجهة نظر ديزنبري التي لقيت اهتماما كبيرا، فهو يرى أن هنالك اتجاهات قوية لدى الناس لمحاكاة جيرانهم والسعي لرفع مستوي الحياة. ولذلك لو أن دخول الأفراد تزايدت بحيث يظل توزيع الدخل كما هو فإن الاستهلاك يتزايد كنسبة من زيادة الدخل. إطار فرضية الدخل النسبي القائلة بان الدخل يزيد في الأجل الطويل فان الدالة الأساسية دالة الاستهلاك في الأجل الطويل[3] تنشئ دالة الاستهلاك في الأجل القصير بسبب التغيرات الدورية في الدخل.

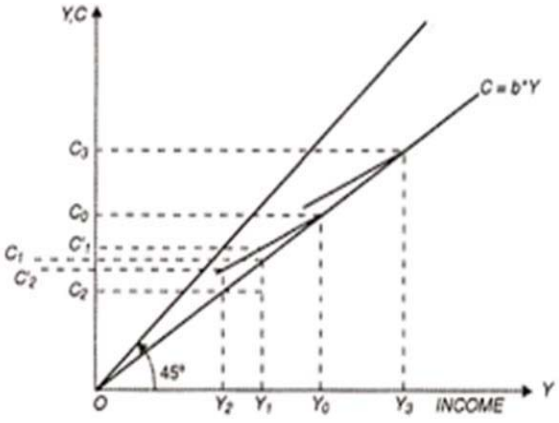

نفترض أن الدخل في الشكل المقابل قد زاد باستمرار حتى Y_0 وأن الاستهلاك زاد إلى C_0 فإذا انخفض الدخل إلى Y_1 وبدل انخفاض الاستهلاك إلى C_1 فإن الأفراد الذين يرتبط الذين يرتبط مستوى حياتهم بالدخل Y_0 سيحاولون الاحتفاظ بهذا المستوى واستهلاك قدرا أكبر نسبيا من دخلهم، وبالتالي يترتب على ذلك انخفاض الاستهلاك فقط إلى C_1'، أما إذا انخفض الدخل أكثر وليكن إلى Y_2 تحدث نفس الظاهرة، فبدلا من انخفاض الاستهلاك إلى C_2 في نطاق دالة الاستهلاك في الأجل الطويل فإنه ينخفض إلى C_2' وسبب ذلك سعي المستهلكين للاحتفاظ بمستوى الاستهلاك السابق وهو الأعلى. وفي حالة افتراض نمو الدخل، فالاستهلاك يتزايد على أساس دالة الاستهلاك في الأجل القصير حتى تتحقق دالة استهلاك الأجل الطويل، وحين يصل الدخل السابق (والاستهلاك) إلى قمته يبدأ الاستهلاك في الزيادة في نطاق دالة استهلاك الأجل الطويل كلما ارتفع الدخل. ومع افتراض أن الدخل وصل إلى Y_3 والاستهلاك وصل إلى C_3، فلو انخفض الدخل ينخفض الاستهلاك على أساس دالة الاستهلاك في الأجل القصير، وبالتالي فإن التغيرات الدورية في الدخل تولد دالة الاستهلاك في الأجل القصير، فعند انعدام الدورات الاقتصادية فسنلحظ دالة الاستهلاك في الأجل الطويل.[4]

---

[3]- مايكل ابد جمان، ترجمة محمد إبراهيم منصور، **مرجع سبق ذكره**، ص143

[4]- بسام محمود عبد المجيد، **تقدير دالة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1994-2016)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2018، ص28

بناء على ما سلف يمكن استخلاص أهم مسلمات نظرية الدخل النسبي وهي على النحو التالي:[5]

- ✓ إذا كان الدخل في تزايد مستمر وأعلى من دخل القمة السابق فان الميل المتوسط للاستهلاك يكون ثابتا ومساويا للميل الحدي للاستهلاك.
- ✓ إذا انخفض الدخل الحالي عن دخل القمة السابقة فإن الاستهلاك الحالي سوف يتأثر بمستوى المعيشة الذي سبق أن حدده دخل القمة. وعليه فان الميل المتوسط للاستهلاك سوف يزداد ويفوق الميل الحدي للاستهلاك.
- ✓ إذا كان الدخل الحالي في تزايد فإن الميل المتوسط للاستهلاك سوف يخفض كلما تناقص الميل الحدي للاستهلاك.

رابعا: نظرية الدخل الدائم لميلتون فريدمان (Milton Friedman 1957):

تشير نظرية ميلتون فريدمان في" كتابه نظرية الاستهلاك 1957" عن الدخل الدائم، مشكلة التناسب بين الاستهلاك والدخل المتاح بافتراض أن الاستهلاك الجاري يعتمد على مستوى الدخل الجاري المتاح والدخل المتوقع في المستقبل. وعلى سبيل المثال إذا كانت الأسر تتوقع أن يزيد دخلها في المستقبل فمن المحتمل أن تستهلك هذه الأسر أكثر مما يشير إليه مستوى دخلها الحالي[6].

ويعتمد فرض فريدمان على ثلاثة عناصر أساسية هي:

1- أن الدخل الفعلي(Y) للأسرة والاستهلاك في فترة زمنية معينة ينقسم إلى عنصرين هما: دائم Permanent وانتقاليTransitory. الدخل الدائم (Y_P) عند فريدمان هو ذلك القسم من الدخل الحالي الذي يتصف بالاستمرارية والاستقرار (مثل الراتب والعلاوة الشهرية)، أي هو المقدار من الدخل الذي تستطيع الأسرة أن تنفقه دون أن تمس ثروتها.[7] ويقصد بالثروة القيمة الحالية للدخل المتوقع أن تحصل عليه الأسرة في المستقبل. أما الدخل الانتقالي(Y_T) أو العابر أو الفجائي فقد يفسر على أنه الدخل الغير متوقع (مثل المكافأة التشجيعية) وهو إما أن يكون موجباً أو سالباً. فإذا كان الدخل الانتقالي للأسرة موجبا فان دخلها الفعلي يفوق دخلها الدائم ومن ناحية أخرى إذا كان دخلها الانتقالي سالبا فان العكس هو الصحيح والدخل الانتقالي دخلا مؤقتا.[8]

فعلى سبيل المثال لو أن مزارع دخله 30.000 دينار، فإن هذا الدخل هو الدخل الدائم الذي يبني عليه قرارته الاستهلاكية. أما لو أنه عند بيعه لمحصوله ارتفعت أسعار المنتجات الزراعية وحصل على 35.000 دينار فإن الـ 5000 دينار الإضافية هي الدخل الانتقالي (الطارئ) أو الغير متوقع وهو

---

[5]- مختار محمد متولي، **النظرية الاقتصادية مدخل رياضي**، ط2، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات،المملكة العربية السعودية، 1993، ص294

[6]- جميس جوراني ، ربجارد استروب، **الاقتصاد الكلي الاختبار العام والخاص**، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1988، ص250

[7]- مايكل ابد جمان، ترجمة محمد إبراهيم منصور، **مرجع سبق ذكره** ،ص146

[8]- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبارسعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص145-156

في هذه الحالة موجباً، ولكن إذا انخفضت أسعار المنتجات بدلاً من أن ترتفع فإنه يكون سالباً.

$$Y = Y_P + Y_T$$

وطبقاً لفريدمان فإن: $C = C_P + C_T$

أي أن الاستهلاك الفعلي للأسرة ينقسم إلى عنصرين أيضاً هما الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي، فيفسر على أنه الاستهلاك الغير متوقع (مثل فاتورة الطبيب الغير متوقعة أو هدية لمناسبة معينة وما إلى ذلك).

2- افترض فريدمان أن الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم فيقول أن:

$$C_P = K \bullet Y_P$$

حيث أن K نسبة تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح. ويقول أن الاستهلاك يمثل نسبة ثابتة لا تتغير من الدخل. ولكن K نفسها تتوقف على عوامل أخرى تتمثل في سعر الفائدة، مستوى الذوق والعادات، ونسبة الثروة البشرية إلى الثروة المادية وفق ما هي موضحة بالدالة التالية: $C_P = K\ (r, u, w) \bullet Y_P$

3- افترض فريدمان أنه ليس هناك علاقة بين الدخل الانتقالي والدخل الدائم وبين الاستهلاك الانتقالي والاستهلاك والدخل الانتقالي. ويدل الافتراض الأول على أن الدخل الانتقالي عشوائي بالنسبة للدخل الدائم بينما يشير الثاني إلى أن الاستهلاك الانتقالي يعتبر مستقلا عن الاستهلاك الدائم.

أما الافتراض الأخير وهو أن الاستهلاك الانتقالي يعتبر عشوائيا بالنسبة للدخل الانتقالي فانه يدل على أن الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الانتقالي يساوي صفر.[9]

وبناء على الافتراضات الثلاثة يفترض الأسرة تخطط استهلاكها على أساس دخلها الدائم وان استهلاكها يساوي نسبه ثابتة من هذا الدخل. ومن ثم فانه في ظل فرضية الدخل فان العلاقة الأساسية بين الاستهلاك والدخل يمكن وصفها بدالة الاستهلاك الطويل الأجل. ومع ذلك ففي الأجل القصير تعتبر العلاقة الأساسية غامضة بسبب جانب الاستهلاك والدخل الانتقالي.

خامسا: نظرية دورة الحياة:

جاء بهذه النظرية ثلاثة من الاقتصاديين هم: "مودقيلياني" Modigliani و"برومبرج" Brumberg و"أندو"Ando، لذلك أطلق على النظرية اسم MBA نسبة إلى الحرف الأول من كل اسم.

توصل هؤلاء الاقتصاديين إلى أن استهلاك الأفراد يتحدد أساسا بعوامل طويلة الأجل وبصفة خاصة الدخل المتوقع الحصول عليه خلال حياتهم. ووفقا لهذه النظرية فان الأفراد يحاولون العمل على استقرار إنفاقهم الاستهلاكي من خلال حياتهم وهي نظرية مماثلة لنظرية الدخل الدائم.[10]

---

[9]- Krish Bhaskar Dacro Economic .first Crook Helm.london,1976 .p170

طبقا لنظرية دورة الحياة فان الاستهلاك لا يتوقف على دخل الأسرة فقط وإنما على ما لديها من ثروة ودخول متوقعه، وعليه فإن قرار الاستهلاك يتعلق بطول حياة الفرد.[11]

فكرة النظرية أن الأفراد يخططون لاستهلاكهم وادخارهم لفترة طويلة الأجل، أي يعملون على تخصيص استهلاكهم بأفضل طريقة ممكنه خلال حياتهم كلها. حيث تفترض النظرية أن الفرد المستهلك ينقسم إلى (صغار السن، الشباب، الشيخوخة). حيث أن صغار السن يخصصون جزء من طاقتهم لطلب العلم واكتسب المهارات أكبر مما يخصصون جزئا للأنشطة التي تولد الدخل الجاري ويجب أن تأخذ النفقات الأساسية لتكوين الأسر في الحسبان. وخلال هذه الفترة من العمر يلجأ الأفراد إلى استهلاك جزء كبير من دخلهم المنخفض نسبيا وحينئذ فان الميل المتوسط للاستهلاك قد يزيد عن الواحد الصحيح.

وفي العمر المتوسط حيث تكون المهارات قد اكتسبت فان الدخل يرتفع وخلال هذه المرحلة يكون الاستهلاك منخفضا (والادخار الفردي مرتفعا) بالنسبة للدخل. ومع التقاعد عن العمل فان الدخل يتناقص ويتزايد الاستهلاك مرة أخرى.

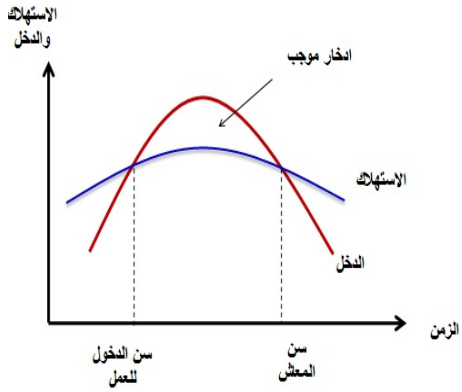

وعلى ذلك ينشأ الاتجاه العام أن صغار السن يكون ادخارهم سلبيا أما متوسطوا العمر فإنهم يسددون ديونهم ويدخرون من أجل المستقبل عندما يتقاعدون عن العمل وأما الكبار فيدخرون ادخارا سلبيا مرة أخرى ويسحبون من أصولهم التي تراكمت فيما مضى.

وفي المدى الطويل خلال دورة الحياة الكلية يمكن اعتبار الاستهلاك مستقرا أو متناسبا مع الدخل عبر العمر كله وأن التقلبات في الاستهلاك من مرحلة إلى أخرى من دورة الحياة.[12]

وبالإضافة إلى ذلك فانه طبقا لهذه النظرية فإن نسبة الادخار إلى الاستهلاك المرتفعة لأصحاب الدخول العالية كما تبينه بيانات المدى القصير تعكس الإفراط في تمثيل متوسطي الادخار إلى الاستهلاك لأصحاب الدخول المنخفضة يعكس عدم التناسب بين نسبة شباب العمال ونسبة كبار السن بين أصحاب الدخول المنخفضة.

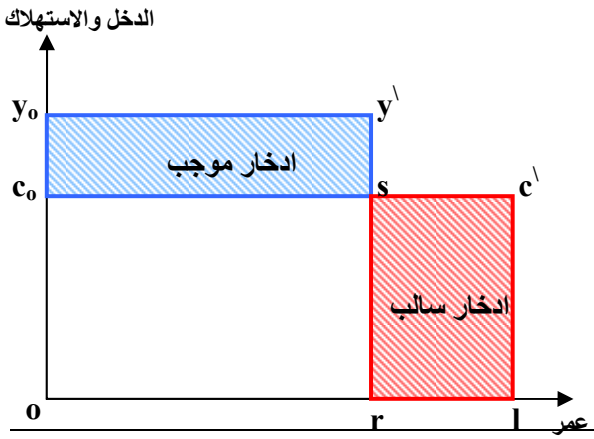

كما تفترض النظرية أن الميل الحدي للاستهلاك قيما مختلفة مقابل دخل ثابت وانتقالي.

---

[10]- قاسم رضا الدجيلي، وآخرون، **الاقتصاد الكلي النظرية والتحليل**، مكتبة الإنسان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص228

[11]- مختار محمد متولي، **مرجع سبق ذكره**، ص297-298

[12]- جميس جوراني وربجارد استروب ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، **مرجع سبق ذكره**، ص250

فلو افترضنا أننا نقيس الدخل والاستهلاك على المحور الرأسي وعمر الإنسان الزمني على المحور الأفقي، وإذا قلنا بأن الدخل الذي

يكتسبه الإنسان طيلة فترة حياته العملية أي منذ بدأ العمل وحتى سن التقاعد هو y عند y' فمعنى ذلك أن الدخل تمثله المساحة $o\,y\,y'\,r$ ، حيث أن r هو سن التقاعد.

ولا ينتهي الفرد من الاستهلاك بوصوله إلى سن التقاعد إنما يستمر حتى نهاية عمر الإنسان الزمني وليكن استهلاكه عند c. أي أن الاستهلاك ستمثله المساحة $o\,c\,c'\,l$ ، حيث: l تمثل نهاية حياة الفرد.

ووفق هذه الفرضية فإن الإنسان يدخر في شبابه أكثر من أي فترة أخرى، حيث يتمثل الادخـار في المسـاحة المظللة $y\,s\,c\,y$ ، والدخل هنا يكون أكبر من الاستهلاك. أما بعد فلا يكون لدى الفرد مصدر لتمويل استهلاكه سوى عن طريق السحب من المدخرات. وتمثل المساحة مقدار الادخار السالب الذي ينفق منه الفرد بعد التقاعد.

إذا وفقا لنظرية دورة الحياة يكون: $C = Y \cdot R \cdot L$

حيث أن:

C: الاستهلاك $\qquad$ Y: الدخل

R: الحياة العملية $\qquad$ L: عمر الإنسان الزمني

وعليه يكون: $C = \frac{R}{L} Y$

بمعنى أن الاستهلاك يساوي نسبة الحياة العملية إلى العمر الزمني للفرد مضروبة في الدخل.